



علة الفرّق في التصريف العربي دراسة في بنية الكلمة

حسين عباس الرفايعة

أستاذ اللغة العربية وآدابها- جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن

drhussen948@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٠/٥/٥ تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/٦/١٣ DOI: <https://doi.org/10.31559/JALS2020.2.2.1>

الملخص:

يرمي هذا البحث إلى الكشف عن القيمة الدلالية لعلة الفرّق في المسائل الصرفية التي وقف عليها التصريفون القدامى- دون المحدثين- في مظانهم دون أن يفرّدوا لها باباً؛ لذا اهتبل هذا البحث بجمع بعض مسائلها المتناثرة، ورصد سيرورتها في أبواب الصرف، إذ لا يتحقّق وقوعها إلا بالتوقّف على ثنائية اللفظ، أو أكثر، وأنّ ما يجري من عملية التحوّل الداخلي في بنية الكلمة سواء أكان بالحركات القصيرة أم الطويلة، أم بالتحوّل إلى بنيات أخر يسير وفق مقتضى الدلاليّ.

الكلمات المفتاحية: علة الفرّق؛ البنية؛ الدلالة؛ أمن اللبس.

حَرَصَ علماء العربية على بيان الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة، سواء أكان في المتشابه منها أم المترادف، وعبّروا عن أنظارهم في مصنّفات وسموها بالفرّق اللغويّ مرّة، وبالفرق اللغويّة مرّة أخرى على نحو ما يطالعا في كتاب الفرّق (قطرب: ٢٠٠٩) والفرّق (الأصمعيّ: ١٩٨٧)، والفرّق (ثابت بن أبي ثابت: ١٩٧٤) والفرّق (ابن فارس: ١٩٨٢) والفروق اللغويّة (العسكريّ: دت) إلى جانب هذا لا نعدم أن نجد اهتماماً بيتاً في مسألة الفروق اللغويّة في المظانّ النحويّة والصرفيّة واللغويّة الأخرى في أثناء بسط المسائل اللغويّة دون أن تجمع في باب واحد، وإذا كانت الزيادة في التأليف لأصحاب النّظر اللغويّ بشكل عام، فإنّ أصحاب النّظر النحويّ والتصريفيّ لم يهملوا تلك المسألة، بل جاءت مبنوثة في أثناء عرضهم للمسائل النحويّة، والتصريفيّة وإن لم يفرّدوا لها باباً يتوقّف على هذه المسألة، والمتلمّس لذلك يرى أنّهم قد نهّوا على هذه المسألة في وقفات ثرة خصّصوا بها التغيرات الداخليّة في بنية الكلمة تبعاً لتغيّر المعنى، فقد رصدوا المغايرة بين الحركات في بنية الكلمة، وما يترتّب على ذلك من فرّق في المعنى، وهجسوا بتبادل الصيغ وتحوّلاتها على حسب متطلبات المعنى، وأدركوا حصول التناسب بين الدالّ والمدلول، وأنّ القيمة التعبيريّة تعمل على توجيه الأبنية الصرفيّة.

إنّ علة الفرّق محكومة برّفْع اللبس بين الأبنية المتشابهة؛ لتحقيق وضوح المعنى المراد وبيانه، سواء أكان في أثناء تحليل المنزلة الصرفيّة للكلمة المفردة، أم توظيفها في التركيب؛ لذا فإنّ الباحث لدلالة الفرق في المعجمات اللغويّة يجد أنّها جرّت في مدار (الفصل) و (الميز)، و (الحجز)، جاء في جمهرة اللغة " وكلّ شيئين فصلت بينهما فقد فرقتهما فرقاً " (ابن دريد: ١٩٨٧)، وجاء في المقاييس " الفاء والراء والقاف أصيل صحيح يدلّ على تمييز وتزييل بين شيئين " (ابن فارس: ٢٠٠٨)، ومستخلص المعجم أنّ مادة (فرّق) وما جرى في مدارها لا تقع إلا باقتران شيئين أو أشياء، إذ ارتأى بعض اللغويين أنّ ثمة فرقاً بين (فرّق) بوزن (فعل) و (فرّق) بوزن (فعل) وهذا يؤذن أنّ البنية الصرفيّة متّجهة نحو المعنى، ممّا يؤكّد أنّ بنية الكلمة وما يعترتها من متغيّرات إنّما تقع تحت سلطان المعنى، جاء في ديوان الأدب " وفرّق بين الشيئين، وفرّق بين الأشياء " (الفارابي: ٢٠٠٣)، وممّا يعضد ما ذهب إليه الفارابي أنّ مختار الصحاح في أثناء بسطه لمادة (فرّق) ذكر قراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿ وقرآناً فرقناه ﴾ (الإسراء: ١٠٦) بمعنى (بيتناه) وقراءة التشديد (فرقناه) بمعنى أنزلناه مفرقاً (الزمخشريّ: ٢٠٠١)، فيما ارتأى صاحب الكلبيات أنّ الفرّق يكون في الماديات (الأجسام) وفي المعاني، وأنّ التخفيف يحمل على الفصل بين الشيئين، فيما يحمل التشديد على الفصل بين الأشياء " والفرّق قد يكون في الأجسام، وقد يكون في المعاني، والفرقان أبلغ من الفرّق؛ لأنّه يستعمل بين الحقّ والباطل، والتفريق في الأعيان: يقال: فرّقت بين الحكمين مخففاً، وفرّقت بين الشخصين مشدداً فيما يراد به التمييز، فإنّ ميّزت بين الأشياء مشدّد ومزت بين الشيئين مخفّف " (الكفويّ: ١٩٩٣).

وأصحاب النّظر النحويّ والتصريفيّ لم يتجاوزوا ما وقف عليه أصحاب اللغة، فالفرق هو الفصل أو الميز أو الحجز، وقد عبّروا بهذه المترادفات في مدوّنتهم إنّ كان في عنوانات الأبواب، أو في أثناء تحليل المسائل، يقول سيويّه في عنوان له: " هذا باب تمييز بنات

الأربعة والخمسة من الثلاثة " (سيبويه: ١٩٨٣)، وقال في موضع آخر " وَبِتَّمْ أَفْعَلُ اسْمًا ، وذلك قولك: هو أقول الناس، وأبيع الناس، وأقول منك وأبيع منك، وإِنَّمَا أتمّوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو: أقال وأقام " (سيبويه: ١٩٨٣)، وجاء في التكملة " ومن العَرَب من يشمّ الضمّ، فيقول: قد حُفْتُ يا زيد ليفصل بين الفعل المبني للمفعول به وبين الفعل المبني للفاعل " (الفارسي: ١٩٩٩). أمّا مصطلح الحَجَز، فيطالعنا كثيراً في شرح المسائل الصرفيّة، قال ابن عصفور: " وإِنَّمَا جاز القلب على قلّته لكون الواو متطرفة لم يفصل بينها وبين الضمة إلّا حاجز غير حصين، وهو الواو الساكنة الزائدة الخفيّة بالإدغام " (ابن عصفور: ١٩٨٧).

وقد جمع العيني المترادفات الثلاثة في أثناء وضعه لحدّ الفصل، قال: " ويقال: فصلت بين الشيتين، إذا فرقت بينهما، وفي الاصطلاح: الفصل هو الحاجز بين الحكمين " (العيني: ٢٠٠٧)، على أنّ النّظر التصريفي الحديث لم يتجاوز ما وقف عليه القدامى من أنّ الفرّق يحمل قيمة تمييزيّة بين الأبنية، قال البكوش: " رأينا أنّ الإدغام في المضارع لا يقع في (يَفْعَل) بالنسبة للواوي، واليائي، وذلك لتمييزه عن يَفْعَل مع المشترك " (البكوش: ١٩٩٢).

وممّا ذكر تبين لي أنّ الفرّق، والفصل، والحجّز، والميّز مفردات قد كثرت التداخل الاستعماليّ بينها؛ لأنّها تتوارد على معنى واحد، وأنّ المعاقبة بين الفرّق والفصل أوضح وأبين، وأكثر دوراناً، وإن كان الفصل أعمّ؛ لأنّه قد يفيد دلالة وقد لا يفيد، إذ يجتنب لدفع الثقل، على نحو دخول الألف بين الأمثال للتخفيف، فتأكد الفعل المسند إلى نون النّسوة بنون التوكيد الثقيلة يؤدّن بإيقاع الفصل بقصد التخفيف، قال الزنجاني: " اذهبتان للنّسوة، فتدخل ألفاً بعد نون جمع المؤنث؛ لتفصل بين النونات، ولا تدخلها الخفيفة؛ لأنّه يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه " (الزنجاني: ٢٠١٣).

كما أنّ القيمة التمييزيّة للصيغ لم تكن غُفلاً في أنظار اللغويين والتصريفيين، فقد نهوا عليها في مدوّناتهم، وإن جاء الكلام عليها مشتتاً، يسوق ابن قتيبة مثلاً ضافياً لهذا التصور، إذ يطالعنا باختلاف الصيغ الاشتقاقية تبعاً لاختلاف الدلالة، قال: " وقد يكتنف الشيء معانٍ فيشتقّ لكلّ معنى اسم من اسم ذلك الشيء كاشتقاقهم من البِطْن للخميص (مُبطِن) وللعظيم البطن إذا كان خلقه (بطن) فإذا كان من كثرة الأكل قيل: (مِبطنان)، و للمتهم (بِطن) وللعليل (مُبطون) (ابن قتيبة: ٢٠٠٦)، وليس من منهج هذا البحث أن يرصد كلّ المسائل التي تتوفر عليها علّة الفرق، فهي أكثر من أنّ تحصى، ولكنّه يرمي إلى التنبيه على سيرورتها في الأبواب التصريفية دون أن يتناسى أنّ ثمة جهداً قد انصرف إلى جمع أبنية الأسماء التي تتعاور الحركات على فائها، فينشأ عن ذلك حدوث دلالة جديدة على نحو ما أثبتته فُطرب في كتابه (مثلثات فُطرب) (قطرب: ٢٠٠٩)، إذ رصد تحرك الفاء وبموجب ذلك دار المعنى، من ذلك وقوفه على بنية (فعل) بفتح العين في مادة (عَمَر) بمعنى الماء الكثير، و (فعل) بمعنى الحقد، و (فعل) عُمر بمعنى الجهل، فهذه مفارقات دلالية شتى لمادة واحدة، بصيغ مختلفة لمادة لغوية واحدة.

يمكن بعلّة الفرّق أنّ يفسر الكثير من مسائل المصدر، وما هذه التقسيمات لأنواع المصدر إلّا نتاج علّة الفرّق، فثمة مصدر للمرّة وأخر للهيئة، فهما مشتركان في المادة اللغوية، ولرفع اللبس بينهما استأثر كلّ منهما بصيغة جاءت المخالفة فيها بتحريك فاء الصيغة، إذ تسلّط مصدر المرّة على (فَعلة) بينما استأثر مصدر الهيئة ب (فِعلة) لرفع اللبس بينهما، يقول براجشتراسر: " ويتضح من ذلك أنّ العربية، ممّا لم تكتف بصيغ قليلة، مثل سائر اللغات السامية كانت تميل إلى كثرة الأشكال، والتفنن في الصيغ الكثيرة " (براجشتراسر: ٢٠٠٣)، وقال في موطن آخر: " وأمّا وزن فَعلة وهي اسم للمرّة و (فِعلة) وهي اسم النوع (الهيئة) فلا يوجد نظيرهما في كلّ اللغات السامية " (براجشتراسر: ٢٠٠٣)، وأنّ أبرز علامات العربية في باب أوزان الاسم أربع، أولها: كثرة أوزان مصدر (فعل) والثانية: وزنا (فَعلة) و (فِعلة)، والثالثة: وزن (فُعيل) والرابعة: وزن (أفعل) (براجشتراسر: ٢٠٠٣).

ويظهر تعاقب الفتح والكسر في بيان الفرق بين المصدر وجمع التكسير في بنائي (إفعل) للمصدر و (أفعل) للجمع، فالمصدر القياسي ل (أفعل) هو (الإفعل) بينما (أفعل) متسلط على جمع التكسير الذي يفيد القلّة، وقد نصّت مدوّنة التصريفيين على هذا الفرّق " المصدر من أفعل يعي مكسور الهمزة فرّقاً بينه وبين الجمع، كالأصباح، والأسرار في جمع (صُبْح) و (سِرّ)، والإصباح والإسرار في مصدر أصبح وأسّر " (الميداني: ١٩٩٣).

وقد يكون التفريق بين المصدر والجمع بوجوب فك التضعيف في الجمع؛ لأنّ الإدغام يؤدّن بوقوع اللبس بينهما، فقد جمعوا (ذلولاً) على (ذُلل) بفك الإدغام؛ لأنّ الإدغام يصيّرهُ إلى (ذُل) وهو مصدر " وأظهروا في الذُّلّل للفرق بين المصدر والجمع، قال عنتره: (الكامل)

ذُلُّلُ رِكايبِ حيث شئت مشايحي بُبِي وأخْفِرْهُ بأمرٍ مُبْرم (ابن السّود: ١٩٩٣)

وقالوا في جمع (مادّ) (مدّدة) بفك الإدغام خوفاً من وقوع اللبس بين المصدر الدالّ على المرّة (مدّدة) والجمع "، والجمع المكسّر (مدّدة) على زنة فَعلة كفسقة جمع فاسق ... ولا يجوز الإدغام فيها للالتباس " (العيني: ٢٠٠٧).

ويلحق بهذه المسألة أن فرقوا بين (الفعل) مُدغماً، و (الفعل) بفك الإدغام: لتحقيق أمن اللبس بينهما" ويظهر الفرق بين (الفعل) و (الفعل)، نحو: العدّ والعدّد، والشّمّ والشّمّم" (ابن المؤدب: ١٩٨٧)، جاء في المعجم "العدّ: إحصاء الشيء، تقول: عددت الشيء عدّه عدّاً، فأنا عادٌ.... والعدّد: مقدار ما يُعدّ. ويقال: ما أكثر عديد بني فلان وعددهم.... والشّمّم: ارتفاع في الأنف، وشّمّ: الشين والميم أصل واحد يدلّ على المقاربة والمدانة، يقال: شممت الشيء فأنا أشمّه" (ابن فارس: ٢٠٠٨) فالبيان شاسع في الدلالة بين المصدر والاسم. ومثل هذا الفرق بين (فعل) و (فعل)، إذ ذهبت المدونة اللغوية والصرفية إلى أن (الحمل) يحمل معنى داخلياً إن كان في بطن، أو في داخل شجرة، أما الحمل بوزن (فعل) فيحمل معنى خارجياً، قال ابن قتيبة: "وقالوا حمل الشجرة بفتح الحاء، وحمل المرأة بفتح الحاء، وقالوا لما كان على الظهر (حمل) والأصل واحد" (ابن قتيبة: ٢٠٠٦)، جاء في لغة التنزيل على المعنى الباطني ﴿يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها﴾ (الحج: ٢)، أما في المعنى الخارجي، فقال تعالى: ﴿قالوا نفقد صواع الملك ولئن جاء به حملٌ بعير وأنا به زعيم﴾ (يوسف: ٧٢).

ومثل ذلك (فعل) و (فعال) ذكر أبو علي الفارسي أن مصدر (ضرب) هو (الضرب) إلا أنه سُمع له مصدر آخر (ضرب) ، وحُصّ به ما لا يعقل، قال: "فعل، نحو: ضرب، وفعال، نحو: ضربها الضرباً" (الفارسي: ١٩٩٩)، ومما جاء من المصادر في بيان الفرق بين من يعقل وما لا يعقل، فالجمية بوزن (فعل) تختص بمن يعقل، وحماية (فعالة) متمسكة على ما لا يعقل، قال الفارسي: "قال: ومنه فعلة حميت المريض جمية، وفعالة حميت المكان حماية" (الفارسي: ١٩٩٩). وقد بسط القول ابن المؤدب في تفرع المصادر الواردة على مادة الفعل (رأى)، إذ فرقت العرب بين ما يرى بالإبصار وما يرى في الخيال الوهني (الحلم) وما يقع في القلب، ولكل مبنى يميزه عن الآخر، قال: "وحرف منه نادر وهو رأى يرى رؤية بالعين، ورؤيا بالمنام، ورأياً بالقلب" (ابن المؤدب: ١٩٨٧)، فالفعلة أديرت على معنى يختلف عن (فعل)، وهما تختلفان عن (فعل).

تظهر علّة الفرق بصورة جلية في باب المشتقات، وليس أدلّ على ذلك من الميز الواضح بين اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي، فهما وإن اتفقا مبدأ فقد اختلفا نهاية، إذ فرق بينهما بكسر ما قبل الحرف الأخير لاسم الفاعل وفتح ما قبل الحرف الأخير لاسم المفعول، فالمعاقبة بين الحركتين ترتب عليها تغير في الأداء المعنوي، قال الميداني: "إذا بنيت الفاعل من جميع منشعبة الثلاثي والرباعي، وما ألحق به، فحكمه أن تدخل الميم مضمومة في الفاعل والمفعول، وتكسر العين من الفاعل وتفتحها من المفعول فرقاً بينهما، نحو: أكرم فهو مُكْرِم، وذاك مُكْرَم إلا أن يشدّ شيء" (الميداني: ١٩٩٣).

وأى فرق أظهر في هذه المسألة من وضع الكسر في ميم اسم الآلة، والفتح في ميم اسمي الزمان والمكان؛ لرفع اللبس بينهما، جاء في التفريق بينهما ما أدير على ذكر اسم الآلة "وهو اسم مشتق من يُفعل للآلة، وصيغته مفعّل، ومن ثمّ قال الصرفيون، المفعّل للموضع، والمفعّل للآلة.... وكسرت الميم للفرق بينه وبين الموضع" (العيبي: ٢٠٠٧).

ومن الأبنية التي أديرت على المعنى صيغة (فعل) بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، فإن كانت بمعنى فاعل فُرق بها بين المذكر والمؤنث، إذ نقول: كريم وكريمة، فإن كانت الصيغة بمعنى مفعول الدالة على فناء أو هلاك، أو ألم، أو تشتت استوى فيها المذكر والمؤنث نحو: قتيل، وجريح، وأسير، ولم يتناسا الصرفيون بنظرهم الدقيق أن يفرقوا في المعنى بين ما وقع، وما لم يقع في صيغة (فعل) بمعنى مفعول، فإن وقع الأمر حُصّ (بفعل) دون تاء، فإن لم يقع حُصّ بـ (فعلية)، جاء في دقائق التصريف "ويقال: شاة ذبيح، وزمي إذا ذبحت، وزميت، فإن أردت أنها أُعدت لهذين الفعلين، ولم يفعل بها بَعْدُ، قُلْتُ: زَمَيْتُ، وذبيحة، وكذلك قالوا: في الطالق والطلاق، والحائض، والحائضة" (ابن المؤدب: ١٩٨٧).

وللتصريفيين واللغويين وقفة طريفة على صيغتي (فعل) و (فعل) بوصفهما وزنين من الأوزان غير القياسية للمبالغة، إذ ذهبوا إلى أن (فعل) تأتي بمعنى فاعل، وفي مقابلها (فعل) بمعنى مفعول، إذ حصروا المفردات التي توقّرت على هاتين الصيغتين، قال سيبويه: "وقالوا: لعنة للذي يُلعن، واللّعة المصدر" (سيبويه: ١٩٨٣)، وقد عقد السيوطي باباً لهذه المسألة نقل فيه نظر ابن السكيت، والتبريزي، قال: "قال ابن السكيت في الإصلاح، والتبريزي في تهذيبه: اعلم أن ما جاء على فعله بضمّ الفاء وفتح العين من النعوت فهو على تأويل فاعل، وما جاء على فعله ساكن العين فهو في معنى مفعول" (السيوطي: د.ت)، وقد أسهب ابن قتيبة في تفصيل هذه المسألة التي يفرق بها بين اسم الفاعل واسم المفعول "وقد يفرقون بحركة البناء في الحرف الواحد بين المعنيين، فيقولون: رجلٌ لعنة، إذا كان يلعنه الناس، فإن كان هو الذي يلعن الناس، قالوا: رجلٌ لعنة، فحركوا العين بالفتح، ورجلٌ سبة إذا كان يسبّه الناس، فإن كان هو يسبّ الناس، قالوا: رجلٌ سببة، وكذلك هزأة، وهزأة، وسخره، وسخره، وضحكة، وضحكة، وخدعة، وخدعة" (ابن قتيبة: ٢٠٠٦)، جاء في لغة التنزيل قوله تعالى: ﴿ويلٌ لكلٍ همزة لمزة﴾ (الهمزة: ١).

ومما دار في هذا الفلك أن فرّقوا بين (فَعُول) و (فَعِيل)، قال ابن قتيبة: " وقد يفرقون بين المعنيين المتقاربين بتغيّر حرف في الكلمة حتّى يكون تقارب ما بين اللفظين كتقارب ما بين المعنيين كقولهم للماء المِلْح الذي لا يُشْرَب إلا عند الضرورة (شُرُوب) ولما كان دونه ممّا قد يتجوّز به: شَرِيب " (ابن قتيبة: ٢٠٠٦).

أما الصّفة المشبهة، فإنّ علّة الفرق أُديرت فيها على أوجه، منها أنّ يفرق فيها بين ما له ذكْر وما لا ذكر له، وذلك بين في صيغة (فَعْلَاء)، فقد قالوا: علياء والأصل فيها (واو) لأنّها من علا يعلو، وحُصِّت بالياء؛ إذ لا ذكر لها؛ بينما عشواء، وقنواء، وسفواء، بقيت على حالها بالواو؛ لأنّ لها ذكراً على وزن (أفعل) " وقال الخليل بن أحمد - رحمه الله - : إنّما قالوا: علياء بالياء لأنّها لا ذكر لها، فأرادوا أنّ يفرقوا بين ما له ذكر، وما ليس له ذكر ألا تراهم قد قالوا: عشواء، وقنواء، فلم يختلفوا فيه إذا كان ذكراً " (ابن المؤدب: ١٩٨٧).

ومن هذه المغايرة الواقعة بين الواو والياء في مَبْرُ المعنى ما جاء في صيغة (فَعْلان) إذ فرّقوا بين المعنى المستحسن والمعنى المستقبح، فللخبر أو الإخبار قالوا: نَشِيان، وللسكر قالوا بالأصل (نَشوان) " وقالوا أيضاً: نَشِيان للإخبار، وأصله من النَشوة، وهي الرّيح الطّيبة؛ ليفرقوا بينه وبين نَشوان من السكر " (ابن المؤدب: ١٩٨٧).

وقد تكون المعاقبة عكسيّة بقلب الياء إلى واو لرفع اللبس بين الاسم والصفة، فقد بقيت الياء في الصّفة، واستبدلوا بها الواو إن كانت اسماً على نحو ما نطالع في صيغة (فَعْلَى) شَرُوى، وثنوى، وتقوى، وفلامها (ياء) قلبت (واو) قال الثماني: " فإن كان فعلى اسماً ولأمها ياء قلبوها واواً، ليفرقوا بين الاسم والصفة، قالوا: تقوى، وشَرُوى، وثنوى، وهو من شَرِيت، ووَقَّيت، وتَثَّيت، ولو كان وصفاً لقالوا: شَرُيا، وتَثَّيا، وتَثَّيا كما قالوا: حَزَيا " (الثماني: ١٩٩١)، وقد أضاف صاحب الممتع علّة أخرى لاختصاصهم الاسم بالتغيير دون الصّفة: لأنّ الاسم أخفّ " وإنّما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة، وقلبو الياء واواً في الاسم دون الصّفة؛ لأنّ الاسم أخفّ من الصّفة " (ابن عصفور: ١٩٨٧).

أما المعاقبة بين الألف والياء في صيغتي (فَعَال) و (فَعِيل) في باب الصّفة، فقد خصّوا مَنْ يعقل بـ (فَعَال) وما لا يعقل بـ (فَعِيل)، فمن أوصاف المرأة (حَصَان) و (رَزَان)، فإنّ أريد وصف ما لا يعقل قالوا: (حَصِين) و (رَزِين) " ومثل هذا فرّقوا بين نعوت المرأة ونعوت سائر الأشياء، قولهم: شيء ثقيل، ورزِين، وامرأة ثقّال، ورَزَان، ومكان حَصِين، وامرأة حَصَان، قال الشاعر: (الطويل)

حَصَّان رَزَان ما تُزْنُ بِرَيْبِة وَتُصْبِحُ غَرَّتْـمَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

وقال الآخر: (الطويل)

ثَقَّالٌ إِذَا رَادَ النَّسَاءُ خَرِيدَةٌ صَنَاعٌ فَقَدْ سَادَتْ إِلَيَّ الْغَوَانِيَا " (ابن المؤدب: ١٩٨٧).

ومما يجري في مدار هذه المسألة أن فرّقوا بين (فَعْلَاء) للمؤنث العاقل، و (فَعْلَة) لوصف غير العاقل من الإناث " ومنه ما يكون على وزن (فَعَل) وجمعه حَسَان، وامرأة حسناء، ولا يقال: حَسَنَة فرقا بينها وبين نعوت سائر الأشياء، لعموم الحسن في كلّ شيء، ألا ترى أنّهم قالوا: وللجنة حَسَنَة، ويدعو الداعي، فيقول: ربّنا أتنا حسنة وفي الآخرة حسنة " (ابن المؤدب: ١٩٨٧)، وجاء في مقاييس اللغة " الحاء والسين والنون أصل واحد ضد القبح، يقال: رجلٌ حَسَن، وامرأة حسناء وحَسَانَة وليس في الباب إلا هذا " (ابن فارس: ١٩٩٩).

وللخليل نظر صرفيّ دقيق في صيغة (فَعِيل) المتسلطة على التصغير، إذ ارتأى أنّ هذا الوصف له خصوصيّة في باب الألوان، فما جاء من الألوان على هذه الصيغة، فقد انفرد عن غيره من الألوان؛ لأنّه متردّد بين لونين " وسئل الخليل بن أحمد البصري عن الكُميت، فقيل: ما باله جاء على (فَعِيل) من بين الألوان، فقال: لأنّه لون بين لونين مثله من المشي المشي (الرؤيد) لأنّه بين مشيين، قال طرفه: (الطويل)

فَمِثْنٌ سَبِقَ الْعَاذِلَاتِ بِشَرِيَّةٍ كُمَيْتٌ مَتَى مَا تَعَلُّ بِالْمَاءِ تُزِيدُ " (ابن المؤدب: ١٩٨٧).

وقد يستبدلون الياء بالواو في اسم التفضيل لتحقيق أمن اللبس بين معنى مستحب وآخر مستقبح، على حدّ قولهم: فلانٌ أليط بقلبي من فلان " وأصله الواو (ألوط)، ولكنهم بهذه المغايرة فرّقوا بين المعنى المستقبح (اللواط) والمعنى المستحب (التعلّق) جاء في مدوّنة الصّرفيين " ويقال: فلان أليط بقلبي من فلان بالياء، وأصله الواو؛ ليفرقوا المعنى الآخر " (ابن المؤدب: ١٩٨٧)، وحرّز هذه المسألة العيني بقوله: " والعرب قد تغيّر بين اللفظين إذا اختلفا في مثل هذا، ألا تراهم قالوا: هو أليط بقلبي منك، وأصله من الواو؛ ليفرقوا بينه وبين الآخر لقبحه " (العيني: ٢٠٠٧).

وقد يلتبس أفعال التفصيل بالفعل؛ لذا فرّق بينهما أنّ أبقوا أفعال على صورته دون إجراء القاعدة الصرفيّة المقرّرة، إذ غُطّلت لدفع اللبس بينهما، فالقاعدة الصرفيّة تقضي بالقول، إذا تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها فُلبت ألفاً ولكن غُطّلت هذا القانون لداعٍ معنويّ، فقد قالوا: فلان أطول منك، ولم يعلّوا ذلك، إذ لم يقولوا: (أطال) لئلا يلتبس الاسم بالفعل " وإن كان الإعلال مصيِّراً له على اللفظ الفعل لم يُعلّ؛ لئلا يلتبس الاسم بالفعل، وذلك نحو قولك: هذا أطول منك، ألا ترى أنّك لو أعللت، فقلت أطال لالتبس بلفظ الفعل " (ابن عصفور: ١٩٨٧).

ومن مسائل الفصل بين الاسم والفعل أنّ كسروا عين الفعل المبني للمجهول الثلاثيّ (فُعِل) تمييزاً له عن الاسم المعدول (فُعِل) يفتح العين كما ميّزوا بضمّة العين بين المبني للمجهول (فُعِل) والمبني للمعلوم بفتح الفاء " فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر، قلت: فُعِل برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفضت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فُعِل) نحو: (عُمِر) " (ابن المؤدّب: ١٩٨٧).

وتبدو علّة الفرّق جليّة في رفع اللبس بين الاسم والفعل في بعض المفردات التي فارقت الإدغام وحقّها أنّ تدغم؛ فالإدغام يؤذن بوقوع اللبس بين الاسم والفعل، فلم يدغموا في (صَكَّ، وسُرَّر، وجُدَّد، وطَلَّل) فإدغام (صَكَّ) (صَكَّ) و طَلَّل (طَلَّل) وهذه صورة الفعل المبني للمعلوم وإدغام (سُرَّر) (سُرَّر)، و جُدَّد (جُدَّد) وهذه صورة الفعل المبني للمجهول؛ فامتنع الإدغام لأمن اللبس " ولم يدغم صكك، وسُرَّر، و جُدَّد، و طَلَّل حتّى لا يلتبس بصلك وسُرَّر، و جُدَّد، و طَلَّل، وأمّا ما كان على (فَعَل) فإنّه يبيّن، فلا يدغم: طَلَّل، وسُرَّر، و جَلَّل " (الفارسي: ١٩٩٩).

ومما يجري في مدار هذه المسألة أنّ الفعل الناقص لا تحذف لاهمه إذا أُسند إلى ضمير الغائب المفرد، نحو: غَزَا، فإنّ أُسند إلى ضمير التثنية قلبت الألف واواً، فرقاً بين الإفراد والتثنية، فقالوا: غَزَوْا، قال ابن عصفور: " فإن كان ما في آخره ألف، فإنّه إن أُسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو: زيد غزا، وعمرو رمى، وإن أُسند إلى ضمير غائبين زُدت الألف إلى أصلها، نحو: غَزَوْا وَرَمَيَا؛ لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد " (ابن عصفور: ١٩٨٧).

ومثل هذه المسألة فرّق بين الفعل المثال إن كان واوي الفاء أو يائيّها، فعند التحويل من الماضي إلى المضارع فإن الواو تسقط، بينما تثبت الياء، فالسقوط والثبات يمثّلان قيمة تعبيرية ترمي إلى التفريق بين الفعل المثال اليائي والواوي، قال البكوش: " تنزع الواو في المثال الواوي إلى السقوط في المضارع بينما تنزع الياء في المثال اليائي إلى الثبوت.... السّر إذاً ليس في خصائص الواو والياء، وإنّما هو في وظيفتها المعنويّة، فثبوت الياء ذو قيمة تمييزيّة يمكن من تمييز المثال اليائي من المثال الواوي " (البكوش: ١٩٩٢).

ويخلص هذا البحث إلى:

١. أنّ قوّة الترابط بين علّة الفرّق وأمن اللبس بينة وبارزة ممّا يشي باهتمام النّظر الصرفيّ بمسألة المعنى.
٢. أنّ القدامى من أصحاب النّظر الصرفيّ كانوا أكثر اهتماماً بعلّة الفرّق دون المحدثين، إذ انصرف اهتمام المحدثين إلى المسائل الصوتيّة التي تخضع لها بنية الكلمة.
٣. أنّ النّظر اللغويّ لم يتناسّ الوقوف على علّة الفرّق، ولكنّه لم يندشغل بتفصيلاتها على التّحو الذي انصرف إليه النّظر الصرفيّ.
٤. أنّ تعطيل القانون الصرفيّ يخضع في الغالب إلى التّوجيه الدلاليّ.

المراجع:

١. الأصمعيّ، ع. (١٩٨٧) الفرّق، ط١، بيروت، دار أسامة.
٢. براجشتراسر، ج. (٢٠٠٣) التّطور النّحويّ للغة العربيّة، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٢.
٣. البكوش، ط. (١٩٩٢) التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، تونس، المطبعة العربيّة، ١٣٨.
٤. ثابت، ث. (١٩٧٤) الفرّق، ط١، الرياض، معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، ١.
٥. الثماني، ع. (١٩٩١) شرح التّصريف، ط١، الرياض، دار الرشد، ١٩٩١، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٣٦.
٦. الجر، خ. (١٩٨٧) المعجم العربيّ الحديث، باريس، مكتبة لاروس، ٣٦.
٧. ابن جيّ، ع. (٢٠١٥) الخصائص، ط١، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ٧٣/١، ٢٣٥، ٣٤٧.
٨. ابن دريد، م. (١٩٨٧) الجمهرة، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ٣٩٩.
٩. الرازي، م. (٢٠٠٨) مختار الصّحاح، القاهرة، دار الحديث، ٢٧٣، ٢٧٥.
١٠. الزمخشري، م. (٢٠٠١) الكشّاف، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٦٦/١.

١١. الزنجاني، ع.، (٢٠١٣) تصريف العربيّ، ط٣، بيروت دار المنهاج، ٩٧، ١٤٦، ١٤٧.
١٢. سيويوه، ع.، (١٩٨٣) الكتاب، ط١، بيروت عالم الكتب، ٣٢٨/٤، ٤٣/٤.
١٣. السيوطي، ج.، (د.ت) المزهري في علوم اللغة، ط١، دمشق، دار الفكر، ٤٥/٢.
١٤. شاهين، ع.، (١٩٨٠) المنهج الصوتي للبنية العربية، ط١، بيروت، ١١١.
١٥. العسكري، ه.، (د.ت) الفروق اللغوية، ط١، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١.
١٦. ابن عصفور، ع.، (١٩٨٧) الممتع في التصريف، ط١، بيروت، دار المعرفة، ٤٤٢/٢، ٥٥٠، ٤٧٢، ٥٤٢، ٥٢٧، ٤٨٥.
١٧. العكبري، ع.، (١٩٧٤) إمام ما من به الرحمن، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٩٤/٢.
١٨. العيني، ب.، (٢٠٠٧) شرح المراح في التصريف، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٥١، ١٥٨، ١٤٣، ١٢٦، ١٢٣.
١٩. الفارابي، إ.، (٢٠٠٣) ديوان الأدب، ط١، بيروت، مكتبة بيروت، ٢٥٧.
٢٠. ابن فارس، أ.، (٢٠٠٨) مقاييس اللغة، ط١، القاهرة، دار الحديث، ٧٣٤، ٧٣٨.
٢١. الفارسي، ع.، (١٩٩٩) التكملة، ط٢، بيروت، عالم الكتب، ٥٨٦، ٥١٨، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٩، ٥٩٧.
٢٢. ابن قتيبة، ع.، (٢٠٠٦) تأويل مشكل القرآن، ط١، القاهرة، مكتبة دار التراث، ٧٨، ٤٤١، ٧٧.
٢٣. قطرب، م.، (٢٠٠٩) مثلثات قطرب، ط١، القاهرة المكتبة الوقفية، ١٠٢، ١.
٢٤. الكفوي، ب.، (١٩٩٣) الكليات، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٦٩٥.
٢٥. ابن المؤدّب، ق.، (١٩٨٧) دقائق التصريف، ط١، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٥٤، ١٨٧، ١٩٨، ٤٢١، ٨٢، ٢٩٩، ٣٦١، ٨٨، ٨٧، ٩٧، ٣٦١، ١٥.
٢٦. الميداني، أ.، (١٩٩٣) نزهة الطّرف في علم الصّرف، ط١، غير محدّد، ٣٢١/١، ٤٠٣، ٦٩/٢.
٢٧. ابن يعيش، ع.، (١٩٧٣) شرح الملوكي في التصريف، ط١، حلب، المكتبة العربية، ٤٥٢.



The Aspectual Distinction in Arabic Morphology: A Study in the Structure of the Word

Hussein Abbas Al-Rafaiah

Professor of Arabic Language and Literature, International Islamic Science University, Jordan
drhussen948@yahoo.com

Received Date : 5/5/2020

Accepted Date : 13/6/2020

DOI : <https://doi.org/10.31559/JALLS2020.2.2.1>

Abstract: This paper aims at revealing the semantic value of the aspectual distinction in the Arabic morphological forms that were studied by the ancient, not the modern, morphologists who had not singled out a chapter/ section for it. This paper then is keen in collecting some of this value's dispersed issues and monitoring its implicit morphological aspects. Indeed, such value can only be achieved by having binary expressions or more. The process of internal structural transformation of the word, whether by short or long vowels, or by switching to other structures goes accordingly with the semantic requirements.

Keywords: *Aspectual Distinction; Structure; Semantic Value; Structural Ambiguity.*

References:

- [1] Al'kbry. ', Ema' Ma Mn Bh Alrhmn, T1, Byrwt, Dar Alktb Al'lmyh, (1974), 2/294 .
- [2] Abn 'sfwr. ', Almmt' Fy Altsryf, T1, Byrwt, Dar Alm'rfh, (1987), 2/442, 550, 472,542,485,527.
- [3] Al'skry. H., Alfrwq Allghwyh, T1, Byrwt, Dar Alafaq Aljdydh, 1.
- [4] Al'yny. B., Shrh Almrh Fy Altsryf, T1, Alqahrh, M'sst Almkhtar, (2007), 51,158,143,126,123.
- [5] Alasm'y, ', Alfrq, T1, Byrwt, Dar Asamh, (1987), 1.
- [6] Albkwh. T., Altsryf Al'rby Mn Khlal 'lm Alaswat Alhdyth, T3, Twns, Almtb'h Al'rbyh, (1992), 138.
- [7] Abn Alm'db. Q., Dqa'q Altsryf, T1, Bghdad, Mtb't Almjm' Al'lmy Al'raqy, (1987), 154,198,187, 421, 82, 299, 361, 88, 87,97 '361, 15.
- [8] Brajshtrsr. J., Alttwr Alnhwy Llghh Al'rbyh, T4, Alqahrh, Mktbt Alkhanjy, (2003), 102, 103, 104, 102.
- [9] Abn Dryd. M., Aljmhrh, T1, Byrwt, Dar Alktb Al'lmyh, (1987), 399 .
- [10] Alfaraby. E., Dywan Aladb, T1, Byrwt, Mktbt Byrwt, (2003), 257.
- [11] Abn Fars. A., Mqayys Allghh, T1, Alqahrh, Dar Alhdyth, (2008), 734, 738.
- [12] Alfarsy. ', Altkmlh, T2, Byrwt, 'alm Alktb, (1999), 586, 518, 519, 518, 519, 597.
- [13] Abn Jny. ', Alkhsa's, T1, Alqahrh, Almkthb Altwfyqyh, (2015), 1/73, 235, 347.
- [14] Aljr. Kh., Alm'ejm Al'rby Alhdyth, Barys, Mktbt Larws, (1987), 36.
- [15] Alkfwy. B., Alklyat, T1, Byrwt, M'sst Alrsalh, (1993), 695.
- [16] Almydany. A., Nzht Altrf Fy 'lm Alsrf, T1, Ghyr Mhdd, (1993), 1/321, 403, 2/69.
- [17] Abn Qtybh. ', Tawyl Mshkl Alqran, T Jdydh, Alqahrh, Mktbt Dar Altrath, (2006), 78, 441, 77
- [18] Qtrb. M., Mthlth Qtrb, T1, Alqahr Almktbh Alwqfyh, (2009), 1,12.
- [19] Alrazy. M., Mktbt Alshah, Alqahrh, Dar Alhdyth, (2008), 273, 275.

- [20] Shahyn. ', Almhj Alswty Llbnyh Al'rbyh, T1, Byrwt, (1980), 111.
- [21] Sybwyh. ', Alktab, T1, Byrwt "alm Alktb, (1983), 4/328, 4/43.
- [22] Alsywty. J., Almzhr Fy 'lwm Allghh, T1, Dmshq, Dar Alfkr, 2/45.
- [23] Thabt. Th., Alfrq, T1, Alrbat, M'hd Aldrasat Walabhath Lt'ryb, (1974), 1.
- [24] Althmany. ', Shrh Altsryf, T1, Alryad, Dar Alrshd, (1991), 532,534 ,536.
- [25] Abn Y'ysh, ', Shrh Almlwky Fy Altsryf, T1, Hlb, Almktbh Al'rbyh, (1973), 452.
- [26] Alzmkhshry. M., Alkshaf, T1, Byrwt 'Dar Ehya' Altrath Al'rby, (2001), 1/166.
- [27] Alznjany. ', Tsryf Al'zy, T3, Byrwt 'Dar Almhaj, (2013), 97,146, 147.